

المراحل الزمنية لإعداد الإشكالية (*)

حميد خروف

أستاذ مكلف بالدروس

معهد علم الاجتماع - جامعة قسنطينة -

يتجسد البناء التصوري لإشكالية البحث السوسولوجي من خلال ثلاث
مراحل زمنية
أولاً: مرحلة الجرد الشامل:

بادئ ذي بدء، يتعلق الأمر في هذه المرحلة بمعاينة المشكلة كما هي مطروحة في التساؤل الأولي، وكما تبدو لنا من خلال القراءات والمقابلات الإستكشافية. فعلياً، يتطلب هذا الإجراء وضع جرد لمختلف الآراء المعتمدة، وذلك بتبيان أوجه الارتباط والتعارض فيما بينها، وكذلك إبراز الإطار النظري الذي سيستخدم كمرجع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. إن أي بحث يرتكز على مخطط نظري، فمثلاً المؤلفون الذين يرون أن التسرب المدرسي ناتج عن الوظيفة المحتومة للإختيار وإعادة توجيه الشباب في المجال الإجتماعي، فإنهم يندرجون ضمن الإطار النظري «للتحليل الوظيفي». أما غيرهم الذين يتساءلون عن مقاييس الإختيار ويبينون أن هذا الأخير فيه تفضيل أكبر للطبقات المهيمنة وإعادة لتكريس امتيازاتها، فإنهم يرتكزون على نظرية «إعادة انتاج علاقات الهيمنة». بينما يرتبط آخرون بأسلوب «التحليل التنظيمي أو الإستراتيجي».

ولكشف الإشكالية الضمنية للمؤلفين، تجدر الإشارة إلى أن ملاحظات القراءة المقتضية لا تكفي دائماً ولا تفي بالغرض، ولذا ينبغي الرجوع أحياناً إلى النص نفسه.

ثانياً: مرحلة تكوين الإشكالية:

يتعلق الأمر في هذه المرحلة بتكوين الإشكالية وذلك إما بوضع تصور لإشكالية جديدة، وإما بإدراج هذا الإنجاز ضمن أحد الأطر النظرية المكتشفة في القراءات السابقة. إن للخطوة المتعلقة باختيار الإطار أهمية كبرى، وذلك لما لهذا الإطار النظري من دور مهم سواء في طرح التساؤل الأولي وتحديدته، أو المساهمة في بناء الفروض التي تمكن الباحث لاحقاً من صياغة الإجابة المتناسقة مع هذا التساؤل الأولي.

تأخذ هذه المرحلة كل أهميتها حينما يتعلق الأمر بوضع تصور لإشكالية جديدة. فمثلاً يتضح من خلال دراسة « أميل وركايم (E. Durkheim) للإنتحار كيف أنه وضع تصوراً لإشكاليته الإجتماعية، وساهم بإجابة مكنت من إثراء المعرفة التي كانت لدينا حول هذه المشكلة. لكن يجب التحلي بالتواضع، فإن حدث وتمكنا من إعداد إشكالية جديدة، نستخدم سابقاتها وتتعداها، فإنه من الأحسن الإتسام باليقظة والحذر. وذلك لأنه قبل كل شيء ينبغي القيام باختيارات، فلا يمكن شرح كل شيء في وقت واحد، وكذلك فإن كل المداخل المتعلقة بأية مشكلة ليست متسقة فيما بينها. فقد تكون ثمة رغبة متواترة تدفع إلى جمع كل وجهات النظر المحتملة ودمجها فيما بينها بحجة الوصول إلى الكمال، غير أن هذا الإجراء غالباً ما يؤول بالبحث إلى الإنزلاق في تأملات غامضة وغير منسجمة.

وفي أغلب الأحيان، يتعلق الأمر بإدراج مشروع البحث ضمن إطار نظري معد من قبل، كما هو الشأن في مثال التسرب المدرسي. ففي هذه الحالة، وضمن المرحلة الزمنية الثانية، فإن العمل المزمع إنجازه يقتصر على الإستغلال الجيد لكل الوسائل النظرية المتوفرة. لذلك فالمسألة إذن تبقى في معرفة نوع الإطار النظري الملائم الذي يمكن إدراج العمل ضمنه. إن الموقف المنطقي يتطلب اختيار الإطار النظري الذي يبدو ذا علاقة أكبر بالتساؤل الأولي و بالمعلومات المستقاة من المقابلة الإستكشافية، وكذا بالبيانات الإحصائية المتوفرة.

ففي ضوء الإشكالية المختارة سيأخذ التساؤل الأولي المعنى الخاص والدقيق لشكله النهائي، كما سيتضح التوجه النوعي الذي ستبحث ضمنه الإجابة عن هذا التساؤل. وحينما يكون التساؤل الأولي غير محدد تحديداً دقيقاً مسبقاً، فإن إختيار إشكالية ما يصبح الفرصة الأخيرة لصياغتها صياغة سليمة، وإعطائها هذا المعنى الخاص والدقيق الذي من شأنه أن يجعل البحث هادفاً.

إن إعادة صياغة التساؤل الأولي ضمن المفاهيم الخاصة بالمدخل المختار، وكذلك فتح آفاق للإجابة عنه، ليست عمليات بسيطة وهينة. ذلك حتى وإن تعلق الأمر بنظرية معروفة، فإن إعادة صياغة الإشكالية بطريقة واضحة

ومنسجمة هو أمر ضروري. لأن إهمال هذه العملية من شأنه أن يؤدي غالباً بالباحث المبتدئ، إلى الفشل في المرحلة الموالية، المتعلقة بالبناء. وستكون فروض هذا البناء متممة بالسطحية والتفكك، ومن ثم فإذا كانت مرحلة البناء فاشلة فإن البحث كله سيكون كذلك.

ولكي نفهم جيداً هذه الضرورة المتعلقة بالوضوح والدقة فلنعد إلى مثال التسرب المدرسي. فالتساؤل الأولي لم يكن بعد محددًا بدقة لأنه يطرح أسباب التسرب فقط. لكن ما المقصود «بالسبب»؟

نلاحظ بادئ ذي بدء أن كلمة «سبب» قد استخدمت في المعاني الأكثر تنوعاً وتباعداً بعضها عن البعض، ومن ثم فإن أي استعمال سطحي وبسيط لهذه الكلمة المتعددة الاستخدام، من شأنه أن يؤدي إلى إلتباسات خطيرة، مثلما توضحه الأمثلة التالية:

- كسل هذا التلميذ هو السبب في فشله.
- فقدان الإنضباط في مدرسته هو السبب في فشله.
- لقد أخفق هذا التلميذ بسبب عدم كفاءة معلمه.
- تأثير زملاء السوء كان شؤماً عليه
- إن والديه لم يساعدها ويشجعهما بشكل كاف.
- لو لم يكن الطقس جميلاً جداً، لما خرج من البيت للعب. وهذا هو سبب إخفاقه.

- لو لم يكن تاريخ الإمتحان قد قدم لكان نجاحه مؤكداً.

إن هذا الإشتباه جلي، و تبعاً للحالة، فإن كلمة «سبب» يمكن أن تعني فعلاً «التشجيع»، «الإثارة»، «التبرير»، «خلق ظرف»، «السماح»، المساهمة في...، أو منح فرصة، إلخ...

ينبغي الإقرار أن البحث الإجتماعي لا يخلو من هذا النوع من الخلط في المفاهيم والمعاني. ولتفادي ذلك، فإن البعض من المفكرين، ومن بينهم «كارل بوبر» (K. Popper)، قد بذلوا جهدهم قصد تحديد العلاقة السببية بوضوح وبكيفية يكون معها الحفاظ على المعنى نفسه في مختلف أشكاله. ولكن ذلك التحديد يبقى ضيقاً جداً، الأمر الذي يجعل استخدامه صعباً في البحث الإجتماعي، لأن هذه الظواهر الإجتماعية التي تدرس من قبل هذه الفروع لا تتطور بكيفية آلية.

إن الفكرة السببية مازالت تشكل بؤرة النقاشات المعرفية الحادة، بالنسبة «لإميل دوركايم» والوضعيين فالسبب هو العلة الثابتة والخارجة عن المعلوم. فهو فعل مادي يمكن معاينته موضوعيا من الخارج. ومن خلال المثال المتعلق بالانتحار يتضح أن «دوركايم» كان يبحث عن أسباب الانتحار في حال تماسك المجتمع، معتمدا على قياسها بواسطة علامات خارجة عن الضمائر الفردية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن ثمة عددا كبيرا من الباحثين، المبتدئين أو غيرهم، يجدون صعوبات في التفكير بشكل مغاير عن العلاقات السببية. فالكثير منهم يرى بأن «الفهم» هو دوما كلمة مرادفة لـ«البحث» عن الأسباب. إن فهم التسرب المدرسي، الانتحار، البطالة، لا يعني بالنسبة لهم سوى البحث عن الأسباب، وهذا بالرغم من وجود مداخل أخرى غالبا ما تكون أكثر وضوحا وملاءمة.

أما بالنسبة «لماكس فيبر M. Weber» وأصحاب مدخل الفهم مثلا، فهم يرون بأن تفسير ظاهرة إجتماعية ما إنما يكمن أساسا في المعنى الذي يعطيه الأفراد لإفعالهم. وهذا هو الذي يتم البحث عنه في شعور الأشخاص، فهو داخلي. وللكشف عن هذا المعنى، ينبغي الاستناد إلى الآراء الفردية، والبحث عن المبادئ والقيم التي توجه السلوكات.

إن السلوكات الإنسانية في الواقع هي مقصودة ومستلهمة بوعي أو بغير وعي عن مجموعة من التمثيلات الذهنية، التي لا يمكن خارجا عنها فهم هذه السلوكات. لذلك فنظرة معينة إلى العالم، إلى المجتمع أو الحياة، الأمل في امتياز منتظر، أو الإحساس بمضايقة ما، تحديد رهانات صراع ما أو كذلك الصورة التي هي لدينا عن الفاعلين الآخرين، كل ذلك بمثابة عناصر يمكن أن تدخل في تفسير الفعل اللإنساني.

ها نحن إذن أمام إشكاليتين إضافيتين بإمكانهما كذلك استلهام اختبار التسرب المدرسي. هاتان الإشكاليتان تنتميان إلى نظريتين مختلفتين من حيث أنهما تعنيان هذه المرة بالمنهج وليس بموضوع البحث. وفي هذا المعنى، فإنهما تجمعان ما سبق ذكره من قبل. فالوضعيون يرون وجوب دراسة الظواهر الإجتماعية مثلما تدرس الظواهر الطبيعية، وشرحها بالبحث عن أسبابها في الأفعال المادية السابقة، الثابتة والخارجة عن الظاهرة المقصود شرحها. ضمن وجهة النظر هذه، فإنه لفهم التسرب المدرسي ينبغي مثلا فحص الظروف الإجتماعية والإقتصادية للوسط العائلي، وكذا كفاءة المدرسين، وظروف التعليم. ومن بين كل هذه العناصر الخارجة عن ضمير الفاعلين يمكن الكشف عما يشكل العلة أو مجموعة العلل الثابتة، وكيفية الترابط فيما بينها.

أما بالنسبة لماكس فيبر واتباع علم إجتماع الفهم، فيرون أن المدخل الوضعي غير كاف لفهم خصوصية الظواهر الإجتماعية، على اعتبار أن هذه الأخيرة تعد في نظرهم نتاجا للفعل الإنساني، فلها معنى بالنسبة للفاعلين، ومن ثم فإن هذا المعنى هو الذي ينبغي اكتشافه ليتم تفسيرها. ضمن وجهة النظر هذه، ولفهم التسرب المدرسي مثلا، ينبغي الرجوع إلى القواعد والمعايير التي استبطنها المعلمون، والتي تتحكم في قراراتهم، و تعبر عن القيم التي تعطي معنى لما يفعلونه.

من الملاحظ، فإن هذين التصورين يلتقيان مع بعض المداخل أو الإشكاليات الأخرى. وبناء عليه، فإن اختيار إشكالية ما معناه في الحال نفسها تحديد موضوع البحث تحديدا دقيقا (مثل التسرب المدرسي بالمعنى ذاته، أو عمليات الاختيار الإجتماعي، أو محتويات الدروس وبعدها الأيديولوجي مثلا)، وكذا تبني مدخل معين لهذا الموضوع (تحليل الأسباب، تحليل الوظائف أو تحليل القيم الضمنية مثلا). ومن جراء تقاطع هذين المخططين، فإنهما ينتجان امكانات متعددة لتصور سؤال، كما تسمحان بتبين مداخل أخرى مغايرة للمدخل الذي يركز على البحث في الأسباب فقط.

لنكتفي هنا بهذا القدر من النقاش النظري، فالمهم ليس هو الإنحياز إلى تصور نظري ما أو إلى آخر، ولكن المفيد هو إظهار ما ينجر عن الاختيار لإشكالية ما، أي بلورة فائدة هذا الخيار بكل وضوح وكذا إبراز الضرورة بدقة لإختيار احداها دون الأخرى. فلهذا كله يمكن للباحث أن يضع حدا للغموض والأوهام وبناء عليه، نعود إلى موضوعنا، ونلاحظ ما ديا كيف نختار إشكاليتنا. ومثلما أشرنا إليه سابقا، فإن الاختيار يتم بصفة عادية، وفقا للتوجيه المرسوم من قبل التساؤل الأولي، والمعلومات المشتقة من المقابلات الإستكشافية وكذا الإحصاءات. ولنفترض أن التساؤل الأولي كان محددًا من قبل كما يلي: «كيف يفسر التسرب المدرسي الكبير الذي يحدث لدى أطفال الفئات الإجتماعية الأقل تفضيلا؟» ولنفترض كذلك أن الإحصاءات والمقابلات الإستكشافية تؤكد ذلك من حيث أن هذه الفئة تمثل فعلا نسبة عالية للأخفاق المدرسي قياسا بغيرها. فالنظرية الوظيفية المحورة على وظيفة الإختيار، ونظرية إعادة إنتاج العلاقات المسيطرة التي تتساءل عن مقاييس هذا الإختيار، تعتبران أولويا بمشابهة النظريتين الأثنتين اللتين تشكلان أطر نظرية ملائمة لصياغة الإشكالية.

وإذا نحن أخذنا مثلا بالنظرية الأخيرة كإشكالية، فهذا معناه أننا سنبحث عن إجابة لمشكل التسرب المدرسي إنطلاقا من الفرضية العامة التي بمقتضاها تكون المقاييس والمعايير والمبادئ التي تحكم هذا الاختيار كلها خاصة بثقافة الطبقة المسيطرة، وأنها تحرم أطفال الفئات الأقل تفضيلا. أما المفاهيم التي يمكن توظيفها هنا هي: التقسيم الإجتماعي للعمل، الطبقات الإجتماعية، الإيديولوجية، المظهر الخارجي، الإرث الثقافي، إلخ...

ثالثا : مرحلة توضيح الإشكالية:

إن توضيح الإشكالية معناه دقة التحديد للطريقة الشخصية في طرح المشكل والإجابة عنه، ذلك حتى وإن كان يدرج ضمن إطار نظري يتم اختياره بوضوح.

وحيثما نكون بصدد مرحلة توضيح الإشكالية توضيحا معمقا، فقد لا نمتلك أحيانا كل الوسائل النظرية الضرورية، الأمر الذي يستدعي على أقل تقدير إجراء قراءات مكملية. فمثلا، ومن خلال المثال السابق، قد يكون مفيدا القيام بقراءة المفاهيم التي أصبحت شائعة في الحديث العادي، وتحديدتها تحديدا دقيقا. ومن هنا تظهر ضرورة الدروس النظرية، المتبعة بالموازاة للتكوين المنهجي، وتناول الأطر التصويرية المجردة كل الأهمية.

إن توضيح الإشكالية معناه الوصف الدقيق للإطار النظري الذي يندرج ضمنه المسعى الشخصي للباحث، أي تحديد المفاهيم الأساسية، والإرتباطات الموجودة فيما بينها، وكذلك رسم البناء المفاهيمي المتضمن لإختبار المقترحات، والتي بدورها سيتم إعدادها لاحقا كإجابة عن التساؤل الأولي. فمن هنا يتم وضع المخطط الذي يبنى عليه نموذج التحليل (وهي مرحلة لاحقة من البحث)، وكذلك رسم الخطوط العريضة لهذا البناء الذي يسمى أحيانا بالفرضية العامة أو الموجهة. لكن نقول من الآن أن الإشكالية لا يمكن أن تبلغ الغاية فعلا إلا ببناء نموذج التحليل.

وصفوة القول .. فإن الإشكالية هي الإطار النظري الشخصي، الذي من خلاله يتم طرح المشكل وتحدد الإجابة عنه لاحقا.. وإن كل من التساؤل الأولي، والإستكشاف والإشكالية يمثل الخطوات الثلاث الأولى في مخطط البحث والتي يسودها تفاعل جلي فيما بينها.

وتنال عملية إعداد الاشكالية أهمية كبرى خصوصا حينما يتعلق الأمر بطرح اشكالية جديدة. ومع ذلك فالاشكالية في حد ذاتها تبقى خطوة ضرورية حتى وان كان موضوعها يندرج ضمن إطار نظري موجود من قبل.

(*) ترجمة بتصرف من كتاب

Raymond Quivy - Luc Van Campenhoudh : Manuel de recherche en sciences sociales, Dunod, 1989, pp. 90-97